ما بين التصعيد والتهدئة .. منطقة القرن الأفريقي إلي أين؟ سبتمبر 2024

ما بين التصعيد والتهدئة .. منطقة القرن الأفريقي إلي أين؟

إعداد/ راندا خالد
عضو وحدة السياسات الخارجية والأمن القومي بحزب العدل

تشهد منطقة القرن الأفريقي تحولات جيوسياسية متزايدة، بعد زيادة مطامع أديس أبابا في منفذ بحري مطل على البحر الأحمر، على حساب سيادة دولة الصومال، الأمر الذي أجج الصراع بين البلدين الجارتين وأمتد التوتر إلى المنطقة بأكملها.

في ذات الوقت، وقعت مصر والصومال، اتفاقية تعاون عسكري في ١٥ أغسطس الماضي، ورفضت أثيوبيا تلك الخطوة العربية العربية المشروعة، فردت عليها بتعين سفيرا لها في إقليم أرض الصومال غير المعترف به حتي الآن، والذي يمثل خطوة عدائية من إثيوبيا على سيادة دولة الصومال.

وهو ما يدفع للتساؤل التالي؛ هل سيتحول الصومال لساحة حرب في منطقة القرن الأفريقي؟ وهو ما يسعي التقرير للإجابة عليه عبر تناول العلاقات المصرية الصومالية، التي تعد مؤشرًا في حد ذاتها حول قدرة القوات العسكرية المصرية في المنطقة، بالإضافة إلي رصد مخاوف أديس أبابا من حجم العلاقة والتعاون بين مقديشو والقاهرة.

العلاقات المصرية الصومالية

تتسم العلاقات بين مصر والصومال، بالوطيدة علي مر التاريخ، وخلال الآونة الأخيرة شهدت تطورًا كبيرًا بين البلدين في كل المجالات.

لعبت مصر دورًا قويًا في حصول الصومال علي استقلالها ضد المستعمر البريطاني، حتي نالت مقديشو وحدتها عام ١٩٦٠، كما دعمتها في أزمتها الداخلية من خلال إيجاد حلول لإنهاء الاقتتال بين الأخوة الصوماليين.

في ظل العلاقة القوية بين البلدين، رفضت القاهرة مذكرة التفاهم بين أديس أبابا وأرض الصومال، وعبرت من خلال وزارة الخارجية المصرية قاطع على ضرورة الاحترام الكامل لوحدة وسيادة الصومال الفيدرالية علي كامل أراضيها، ومعارضتها لأي إجراءات من شأنها الافتئات علي السيادة الصومالية، مشددة علي حق الصومال وشعبه دون غيره في الانتفاع بموارده.

وعبر الرئيس عبد الفتاح السيسي، خلال المؤتمر الصحفي، مع نظيره الصومالي حسن شيخ محمود بالقاهرة، عن رفض أي تهديد للصومال وأمنها، لافتًا إلي أن موقف مصر الرافض للاتفاق المبرم بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال.

قائلًا:" رسالتي هنا للإثيوبيين، التعاون مع الصومال وجيبوتي متاح بالوسائل التقليدية، لا أحد يرفض التعاون، محاولة القفز على أي أرض من الأراضي للاستيلاء عليها لن يوافق عليه أحد"، الصومال دولة عربية، لها حق الدفاع المشترك وفق ميثاق الجامعة العربية، لا نهدد أحداً ولن نسمح لأحد أن يهدد الصومال"، فنجدد فى حديث الرئيس السيسي دعمه الكامل لمقديشو ورسالته بعدم رفض تواجد أديس أبابا بمنفذ بحري ولكن بالطرق الشرعية.

تعاون عسكري مصري صومالي

في أغسطس الماضي، وقعت مقديشو والقاهرة، اتفاق تعاو ن عسكري، وأعلنت مصر عزمها المشاركة في قوات لحفظ السلام داخل الصومال تبدأ مهامها مطلع العام المقبل، بعد رفض الحكومة الصومالية تمديد مهمة بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية لديها والتي تشارك فيها أديس أبابا.

بالتزامن مع هذا التطور، أعلن عبدي اواري فتح سفير الصومال بالقاهرة ومندوبه الدائم لدى جامعة الدول العربية، عن وصول معدات ووفود عسكرية مصرية إلي العاصمة مقديشو، في ضوء بروتوكول تعاون دفاعي بين البلدين ويأتي في إطار مشاركة مصر بقوات حفظ السلام.

مما اعتبرته أديس أبابا مصدر تهديد لأمنها القومي، محذرة مقديشو :" التواطؤ مع جهات فاعلة خارجية بهدف زعزعة استقرارنا"، ويتعين علي القوى التي تحاول تأجيج التوتر لتحقيق أهدافها قصيرة الأجل أن تتحمل العواقب الوخيمة".

فيما دخلت حكومة أرض الصومال الانفصالية على خط التوتر، وأصدرت بيانا صعدت فيه ضد مصر، وانتقدت إرسال قوات مصرية إلى دولة الصومال.

سر غضب أثيوبيا؟

آثار التعاون العسكري المصري الصومالي، مخاوف كبري لدي أديس أبابا، مما حذرت مقديشو من تفاقم التوترات في القرن الأفريقي.

في ٢٩ أغسطس/ آب الماضي، أصدرت الخارجية الإثيوبية، بيانًا وصفه بأنهم " لن يقف مكتوفة الأيدي في وقت تتخذ فيه جهات أخرى خطوات لزعزعة استقرار المنطقة"، وسرعان ما عين سفيرًا لها في أقليم أرض الصومال الغير معترف بها حتى الآن وتحدي جديد ضد الصومال.

في وقت سابق، هددت الحكومة الصومالية، بطرد ١٠ آلاف جندي إثيوبي، متواجدين كجزء من بعثة حفظ السلام، وبموجب اتفاقيات ثنائية لمحاربة الحركات الأرهابية، في لحظة إلغاء مذكرة التفاهم بين أديس أبابا وأرض الصومال.

في يوليو الماضي، استضافت تركيا جولتين من المحادثات غير المباشرة بين مقديشو وأديس أبابا، علي أمل انهاء الخلاف بينهما ولكن فشل كافة المحاولات.

وتري حكومة الصومال أن صوماليلاند، التي لم تحصل علي اعتراف دولي رغم تمتعها بالحكم الذاتي العملي لأكثر من ٣٠ عامًا جزء من الصومال، ورغم معرفة أثيوبيا بأنها تابعة لمقديشو تعاونت مع أرض الصومال بشكل غير قانوني.

سر الخلاف بين إثيوبيا والصومال

لم يكن التوترات بين إثيوبيا والصومال جديدة، فقد سيطرت أديس أبابا علي إقليم أوجادين الصومالية، فضلًا عن قيامها بغزو الصومال عسكريًا في الفترة ما بين ٢٠٠٦-٢٠٠٩

ولم تكتفي بالماضي ولكن في القرن العشرين تسعي إثيوبيا لوضع قواتها علي إقليم جديد من الأراضي الصومالية، من خلال توقيع إثيوبيا مذكرة تفاهم مع إقليم أرض الصومال الأنفصالي في يناير ٢٠٢٤، بحصولها علي حق استئجار منطقة ساحلية وإنشاء قاعدة عسكرية مقابل الاعتراف باستقلال الإقليم، مما قوبل برفض قاطع من الحكومة الصومالية التي اعتبرت الاتفاقية انتهاكا صريحا لسيادتها.

سد النهضة سر الأزمة بين مصر وأثيوبيا

في ظل التوترات المستمرة في المنطقة، أعلنت إثيوبيا عن اكتمال بناء سد النهضة علي النيل الأزرق، وصل نسبة إجمالي المياه المحتجزة في بحيرة السد ٦٢.٥ مليار متر مكعب ومن المتوقع أن تبلغ المياه المحتجزة في بحيرة سد النهضة حتي ديسمبر المقبل، ما بين ٧٠ إلي ٧١ مليار متر مكعب من إجمالي السعة الكلية للسد ٧٤ مليار متر مكعب، متجاهلة دولتي المصب مصر والسودان، الذي يأخذ من حصتهم من المياه.

وهو ما دفع بوزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، بتوجيه خطاب إلي مجلس الأمن الدولي، برفض القاهرة للسياسات الأحادية الإثيوبية المخالفة لقواعد ومبادئ القانون الدولي، والتي تشكل خرقا صريحا لاتفاق إعلان المبادئ الموقع بين مصر والسودان وإثيوبيا في عام ٢٠١٥، والبيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٢١

مقترح جيبوتي وانتخابات الاتحاد الأفريقي

في ٣١ أغسطس ٢٠٢٤، أعلن محمود علي يوسف وزير الخارجية جيبوتي، أن بلاده قدمت مقترح لإثيوبيا بعرض إدارة ميناء تأجورة، مؤكدًا بأن الهدف من معالجة معالجة التحديات التي تواجهها إثيوبيا فيما يتعلق

بالوصول البحري وحل التوترات الناجمة عن مذكرة التفاهم التي وقعتها أديس أبابا مع أرض الصومال.

ولكن يأتي عرض جيبوتي، في الوقت الذي تشهد فيه دولتي الصومال وإثيوبيا توترات متزايدة، وتحديدًا في أعقاب مذكرة التفاهم الي أبرمتها أديس أبابا في يناير ٢٠٢٤ مع صوماليلاند للوصول إلي ميناء بربرة.

فنجد عرض جيبوتي لإثيوبيا، يأتي من مطعمها الجيوسياسية، التي تسعي لفرض دولتها الصغيرة وسط المنطقة كدولة مؤثرة وهامة في المشهد الإقليمي، تحديدًا لانها تتمتع بموقع استراتيجي فريد، لانها تقع في البحر

الأحمر وخليج عدن، وهو ما يجعلها حلقة وصل أساسية للتجارة البحرية العالمية.

ولا سيما، أن تستعد جيبوتي لخوضها انتخابات مفوضية الأتحاد الأفريقي بمرشحها محمود علي يوسف، المقرر انعقاده فبراير ٢٠٢٥ خلال قمة الاتحاد الأفريقي، من خلال برنامجها الانتخابي تسعي جيبوتي لكسب ثقة إثيوبيا في دعم مرشحها حتي يفوز بمنصب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

ختامًا:

فنجد عرض جيبوتي لإثيوبيا، محاولة لفرض هيمنتها كمركز بحري أساسي في منطقة القرن الأفريقي، ولخدمة مصلحتها بفرض سيطرتها من خلال تواجده في المشهد الأقليمي، ومع دعم مرشحها في انتخابات الاتحاد الأفريقي المقبل، ومحاولة كسب دولة إثيوبيا الذي يوجد بها مقر الاتحاد الأفريقي.